وقد عمل قادة الانتفاضة على تعزيز أشكال المقاطعة المدنية، وفك الارتباط مع اسرائيل. وشجع ذلك على خلق لجان شعبية لا تستطيع تحقيق خدمات، مثل الكهرباء والماء، لكنها تستطيع تنظيم أعمال نظافة، ومشاريع زراعية، وتوزيع مساعدات للعائلات المحتاجة. وقد باتت اللجان هذه اكثر نشاطاً في الأسابيع الاخيرة، حتى انها نظّمت بنك دم في مستشفى رام الله (**المصدر نفسه**).

ومع ان دلائل الوضع تشير الى عدم تمكن الفلسطينيين من تثبيت نتائج سياسية، فان التوقعات تشير، للمرة الاولى، الى «ان الناس وجدوا، ولأول مرة، سبباً للأمل». كل ذلك يطرح سؤالاً ما اذا كان في الامكان ترجمة هذه الانجازات الى مكاسب سياسية محددة ؟ (**المصدر نفسه**).

الواضح، حتى الآن، ان القيادة الاسرائيلية تجاهلت المطالب التي رفعتها قيادة الانتفاضة؛ بل وتجاهلت، في احيان، وجود هذه القيادة، لتجنب اضطرارها الى الاعتراف بها واجراء حوار معها حول مطالبها. لكنه تجاهل لن يستمر الى الابد. ففي مقالة له، اتهم المعلق العسكري، رئيف شيف، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأنه لا يرغب في اجراء انتخابات تفرز، رسمياً، القيادة الجديدة. وذكر شيف، انه لن يكون لرابين، في هذا الموضوع، أي خيار، في نهاية الامر (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٦/٢٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر).

هكذا تتفق غالبية المراقبين على القول ان الانتفاضة لم تمت. «وان الوجه الأول لها وصل الى طريق مسدود، لكنه لم ينته، بل انتقل الى آخر مختلف وطويل الأمد. كان الوجه الأول احتجاجياً؛ أما الثاني، فهو العصيان المدني» (داوود قطب، «الوجه الاخر للانتفاضة العصيان المدني»، **ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩٨٨/٦/١١).

أي عصيان يريدون ؟

تباينت الآراء حول موضوع العصيان المدني. وبرز، في هذا المجال، تياران؛ يرى اولهما ان اعلان عصيان مدني شامل يستوجب، أولاً، اقامة سياج اقتصادي يحمي المواطنين الذين سيدخلون معركته (**المصدر نفسه**). فمثل هذا العصيان، اذا أريد له ان يمضي على الطريق السليم، «انما يعني المقاطعة الشاملة لسلطات الاحتلال، ومؤسساتها؛ أي هدم الروابط القائمة [مع] الاحتلال ومؤسساته لصالح سلطة الشعب التي [تبنى] خطوة خطوة... والمطلوب هو تطوير [ما تم انجازه على هذا الصعيد] ليرقى الى مستوى العصيان المدني الشامل. فالانتفاضة، بمستوى تطورها الراهن، تعكس تحقيق درجة من العصيان المدني الجزئي. لذا، فليس من الصواب استعجال الدعوة الى مقاطعة شاملة للاحتلال، بوصفها التعبير الوحيد عن العصيان المدني، حيث يقود ذلك الى اغفال الجانب الموضوعي في تطوير مستوى العصيان المدني. وقد يقود الى اهدار المنجزات التي تم تحقيقها على الارض، وأبرزها العصيان المدني الجزئي» (**طريق الانتصار**، نيقوسيا، العدد ٢٠١، الاول من تموز ـ يوليو ١٩٨٨، ص ٢١). لهذا، ترى أوساط فلسطينية انه من اجل الوصول الى العصيان المدني الشامل، لا بد من خطوات تتخذها الانتفاضة لتأمين انجاحه. أهم هذه الخطوات: استكمال بناء اللجان الوطنية والشعبية وذات الاختصاص على الصعد وفي المجالات كافة في كل المدن والقرى والمخيمات؛ وخلق ازدواجية السلطة بشكل ملموس لكل الشعب، وجعل الاطر الجماهيرية ذات الدور الرئيس في حياة السكان؛ واستكمال تفكيك اجهزة وأدوات الاحتلال؛ واستكمال الاجراءات الاقتصادية بالمقاطعة للبضائع الاسرائيلية والعمل في مصانع العدو، واحلال الانتاج المحلي، والعودة الى الارض (سهيل الناطور، «الشروط الذاتية لنجاح العصيان المدني»، **السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٦/١١).

أما التيار الثاني، فيطالب باعلان العصيان المدني مباشرة، وبأن يكون تاماً وشاملاً. ويدعو هؤلاء الى مقاطعة العمال العرب، وعددهم يقارب المئة الف عامل، العمل في المشاريع الاسرائيلية، مقاطعة شاملة. وتعتبر لـ «فتح»، الى درجة كبيرة، اليد الطولى في موضوع التمويل اللازم لدعم العصيان، فجميع الاطراف تتفق على انها بحاجة الى مبالغ ضخمة لتزويد عشرات العمال وعشرات آلاف الموظفين المدنيين والاداريين الذين سوف يكونون جزءاً من حملة العصيان. وفي ظل رقابة «فتح» المالية، فان من غير الواضح ما اذا